مؤتمر المجلس الوطني للثورة الجزائرية بطرابلس
ماي- جوان1962
الأسباب، المجريات، القرارات

أ.أوسليم عبد الوهاب، جامعة تيارت

مقدمة:

انعقد بطرابلس الليبية رابع مؤتمر للمجلس الوطني للثورة الجزائرية، وقد كان هذا آخر مؤتمر لهذا المجلس، من أجل دراسة مستقبل الجزائر المستقلة، والمصادقة على برنامج عام، أصبح يعرف منذ ذلك الوقت بـــ "برنامج طرابلس" (Programme de Tripoli)، واستفاد عدد لا بأس به من أعـــضاء هـــذا المجلس، من تدابير العفو عن المساجين السياسيين، التي جاءت بها اتفاقية إيفيان في 18 مارس 1962، ما كان سيجعل من أعمال هذا الأخير، سابقة في تاريخ اجتماعاته ، أما الإشكالية المطروحة في هذا المقال فستكون:

- ما هي الأسباب العميقة التي كانت وراء انعقاد هذا المؤتمر ؟
- كيف كانت مجريات المناقشات داخل هذا المؤتمر؟
- ما مدى استجابة برنامج طرابلس لواقع الجزائر ما بعد الاستعمار ؟
- ما هي القرارات المصادق عليها من خلال هذا المؤتمر؟

1- أسباب انعقاد المؤتمر:

انعقد المؤتمر في الفترة الزمنية الممتدة ما بين 28 ماي و07 جوان 1962[1]، لجملة من الأسباب يمكن تحديدها، من خلال المواضيع الرئيسية التي طرحت على جدول الأعمال، حيث تضمنت المصادقة على برنامج جديد لجبهة التحرير الوطني، و تعيين فريق قيادي جديد، مكلّف بتطبيق هذا الأخير[2].

1.1- صياغة برنامج طرابلس:

أوكلت إلى لجنة برئاسة أحمد بن بلة، مسؤولية صياغة هذا البرنامج، وكانت مكونة من كوادر، وإطارات جبهة التحرير الوطني، الموزعة عبر أجهزتها التشريعية، و التنفيذية، و الإعلامية . ضمت هذه اللجنة أمحمد يزيد، محمد بن يحي، مصطفى الأشرف، رضا مالك، محمد حربي، عبد المالك تمام[3]. لم تكن أمام هذه الأخيرة، إلا بضعة أيام من أجل صياغة، ومراجعة، و

تصحيح هذا البرنامج، قبل انعقاد دورة المجلس الوطني للثورة الجزائرية، حيث سارت أشغالها بوتيرة سريعة جداً.

كان البرنامج بمحاوره الرئيسية، قد عالج وضعية الثورة، و جبهة التحرير الوطني، والمهام السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية للجزائر المستقلة، من تأميم للثروات، وإصلاح زراعي، وتحسين للوضع الاجتماعي.رغم كون هذه اللجنة، هي التي أعدت جزءا هاما من هذا البرنامج، إلا أنها لم تكن الوحيدة في اقتراح جميع نقاطه، ذلك أن فيدرالية جبهة التحرير، و هيئة الأركان العامة ، و عضو المجلس الوطني للثورة حاج بن علة، قد تقدموا هم أيضا باقتراحاتهم[4]. فكيف كانت حضوض هذه المقترحات مقارنة ببرنامج الحمّامات بتونس، الذي أشرف عليه أحمد بن بلة؟

لا تعطينا المصادر أو المراجع، ما إذا كان البرنامج النهـــائي، قد أخـــذ بمقترحي هيئة الأركان العامة، وحاج بن علة، لكنه من المؤّكد، أن مقترح فيدرالية فرنسا، قد عرف مصيرا أخرا، ذلك أن بعضا من نقاطه، تم إدماجها ضمن أرضية طرابلس، التي صادق عليها المجلس الوطـــني للثورة الجزائرية[5]، ورغم ذلك، بقيت المواقف من هذا المقترح، بعيدة جدا عن بعضها البعض[6].

إن السرعة التي أوجد فيها هذا البرنامج، كانت قد منعت أي تحليل دقيق، وجدّي لواقع الثورة الجزائرية، ومستقبل الجزائر المستقلة، خاصة و أن برنامج طرابلس، قد تجاهل الأرضية السياسية للصومام، التي كانت قد شرحت الأسس الإيديولوجية التي قامت عليها الثورة، ورغم ذلك، بقيت إيديولوجية الثورة ناقصة جداً حيث كان محمد لبجاوي قد سجّل ذلك قائلا: "سيكون هذا البـــرنامج (برنامج طرابـــلس) لوحده ناقصاً و حتى يكون العمل جدياً، يجب أن يضاف إليه على الأقل، نص أرضية الصومام، لكن خاصة القيام، بإعادة فحص شامل للوضعية، لأن الوثيقتين قد تم تجاوزهما، في جزء منهما على الأقل"[7].

وبما أن مناقشة هذا البرنامج شعبيا كانت أمرا مستحيلا، أسندت إلى جبهة التحرير، فيما أسندت إليها من مهام خلال الاستفتاء، توضيح المواقف للجماهير، وعرض برنامج طرابلس[8]. لم تحدد الثورة منذ البداية في مواثيقها، تلك التوجهات الإيديولوجية نحو الاشتراكية،

ولم يظهر هذا لا في بيان أول نوفمبر، ولا في أرضية الصومام، ولم يذكرها برنامج طرابلس بالاسم، رغم استبعاده للأسلوب الليبرالي، من أجل القيام بتنمية شاملة في الجزائر[9].

ودون سابق ممارسة شخصية، أو تحليل لهذه الاشتراكية، كان بعض أعضاء المجلس الوطني للثورة، مبهورين بهذا التوّجه، والذي لم يعد فقط توجّه الجزائر المستقلة، بل توّجه كل الشعوب التي عانت الاستعمار، وكان على الجزائر، كما ذكّر المحامي: أحمد بومنجل، أن تكون اشتراكيتها ذات طابع خاص (Original)[10].

2.1- تعيين قيادة جديدة لجبهة التحرير"المكتب السياسي":

عرفت القيادة السياسية للثورة منذ البداية، أزمة حقيقية ميّزها تنازع الشرعية بين أقطاب هذه القيادة، تارة ما بين الداخل، والوفد الخارجي، وتارة أخرى، ما بين لجنة التنسيق، وخصومها التقليديين، وحتى عند تشكيل الحكومة المؤقتة الأولى، والثانية والثالثة (1958-1961)، لم يتم وضع حد لهذه الأزمة.

وفي ظل هذا البحث عن القيادة الجديدة كانت الاستراتيجيات، والتحالفات عملة شائعة، حيث كانت الحكومة المؤقتة، وهيئة الأركان العامة للجيش، تتمسكان باستراتيجية خاصة جداً، كانت ستهدد بنسف الوحدة الوطنية[11]. أصبحت المصادقة على برنامج للجزائر المستقلة، وانتخاب مكتب سياسي، حلاً لجميع أزماتها، وتناقضاتها[12]، في حين أن المنافسة السياسية بين قادة جبهة التحرير، كانت تدعوا بعضهم، وخاصة أحمد بن بلة وجماعته، إلى جمع كل المعارضين، من الكفاءات السياسية ، والعسكرية، لتدعيم مركزه[13].

ومع بداية أشغال المؤتمر، تشكلت لجنة باقتراح من لخضر بن طوبال، مكونة من حاج بن علة، عمر بو داود، قاضي محمد (عضو لجنة الولاية الرابعة)، و برئاسة محمد بن يحي، من أجل دراسة صلاحيات هذا المكتب، والأسماء المحتمل تواجدها داخله[14]. وحتى وإن كان برنامج طرابلس، لم يحدد عدد أعضاء هذا المكتب، فإنه قد أعطى جملة من المعايير العامة، التي حضّ على الاستناد إليها، من أجل اختيار هؤلاء الأعضاء[15].

إن الظروف التي مرت بها قيادة جبهة التحرير الوطني، وخاصة في السنتين الأخيرتين من الثورة أصبحت تدل كلها، على أن اختيار فريق إداري جديد قد أصبحت عملية صعبة، إذا

لم نقل مستحيلة، كما سنرى ذلك لاحقا، خاصة مع غياب أدنى نقاط للتوافق بين الأطراف المتنازعة.

وكان محمد حربي قد سلّط الضوء، على الأسباب التي أدت إلى هذه الوضعية قائلا: "كانت خطوط الانكسار على مستوى جبهة التحرير في كل مكان داخل السجون، في الخارج، لكن أيضا داخل الولايات (وكان) القادة التاريخيون المعتقلون بفرنسا، والذين كان يأمل الكل، لأن يكونوا محكّمين، من أجل إخراج جبهة التحرير من تعثر خطوته، كانوا أيضا منقسمين على أنفسهم" [16].

إن مسألة إيجاد مكتب سياسي لجبهة التحرير، كانت مسألة عويصة، لا تقل أهمية في نظرنا، عن مسألة الإحلال مكان السلطة الاستعمارية في الجزائر المستقلة، أو عن القيام بتنمية شاملة اقتصادية، واجتماعية.

2- مجريات المؤتمر:

على الرغم من أن المؤتمر كان مخوّلا لدراسة مستقبل الجزائر المستقلة، إلا أن مسألة إيجاد قيادة جديدة للثورة، أخذت حيزا هاما من المناقشات، إلى درجة أنها مثلت جوهر هذه الأخيرة. تولى فيها محمد الصديق بن يحي، رئاسة الجلسة الافتتاحية للمؤتمر يوم 28 ماي 1962، في حين تواصلت المناقشات بخصوص برنامج طرابلس، لثلاثة أيام من 29 ماي إلى 01 جوان[17].

وكان على اللجنة التي اختارتها الجمعية العامة، والـــمكوّنة من: أحمد بن بلة، أحمد بو منجل، علي هارون، قايد أحمد، أمحمد يزيد، حاج بن علة، وعبد الحميد مهري. جمع ملاحظات النوّاب أثناء الجلسة العلنية[18]، إن الإجماع الذي حدث بخصوص المصادقة على برنامج طرابلس، كان إجماعا يخفي جملة من الأسباب[19]. وعلى العموم، كانت المسائل التي درسها هذا المؤتمر ممثلة فيما يلي:

1.2- محاولة تشكيل المكتب السياسي:

كانت قيادة جبهة التحرير الوطني، منقسمة على نفسها منذ بداية أشغال المؤتمر، إلى قسمين رئيسيين، أنصار الحكومة المؤقتة، وأنصار أحمد بن بلة، وكان كل طرف مستفيداً، من

ولاء بعض قادة الولايات، وبعض الكوادر السياسية المدنية، أمّا أنصار أحمد بن بلة، فقد كان حليفهم المميّز والقوي، هو جيش الحدود [20].

وفي هذه الحالة فإنه سوف يستحيل، تحقيق إجماع حول أسماء أعضاء هذا المكتب، خاصة وأنه لم يتم حتى تحديد عدده، و قد أدى هذا إلى انفجار بوادر أزمة جديدة، فالمناقشات لم تعد تفضي إلى شيء، في ظل ارتفاع حدتها، و للخروج من هذه الأزمة، تم تشكيل لجنة استشارية ، عرضت الأمر على كل أعضاء المجلس الوطني، مطالبة إياهم بوضع قائمة محتملة لهذا المكتب، تكون مكوّنة من سبعة أعضاء[21].

وفي كل الحالات، كانت أسماء سجناء فرنسا الخمس من القياديين، الأوفر حضا من أجل الظفر بكرسي داخل المكتب السياسي، خاصة وأن القائمة المنافسة لقائمة أحمد بن بلة، ألا وهي قائمة الحكومة المؤقتة، كانت هي أيضا قد أدرجتهم[22]، لكن ليس لهذا السبب فقط، لقد كان وضع هؤلاء الرجال التاريخيين، وضعا استثنائياً، فوجودهم في مثل هذا المكتب كان حتمية تاريخية، بل أن هذه الأسماء، كانت الأمر الوحيد الذي كان بإمكانه إحداث الإجماع داخل المؤتمر، وعن ذلك سجّل إيرفي بورجيس (Hervé Bourgés): "كان الخمسة الوحيدين الذين لم تطلهم الانتقادات، جعلهم أسرهم سنة 1956، في منأى عن كل هجوم وحافظ- وهذا ما فسّره تعينهم مستقبلا في المكتب السياسي على بعض من الوحدة"[23].

لم تهتد اللجنة إلى صيغة توفيقية حول أعضاء هذا المكتب ، خاصة وأن أحمد بن بلة وحلفاؤه، كانوا مصممين على إبعاد ثلاثي الحكومة: كريم بلقاسم، لخضر بن طوبال، عبد الحفيظ بو الصوف، بسبب استئثار هذا الثلاثي بالسلطة منذ 1956، أي مباشرة بعد مؤتمر الصومام، وأنه في كل الحالات كان أحمد بن بلة يرى، أن تكملة نصاب هذا المكتب، سيكون من خلال عضو، أو عضوين لفيدرالية جبهة التحرير بفرنسا، حيث حاول، إقناع علي هارون أحد قادتها، من أجل مساندته، ومساندة قائمته[24]. إن كل الدلائل أصبحت تشير، إلى أن التحالفات خارج المؤتمر، وحبكة الكواليس، ستكون أكثر فاعلية، من انتظار إجماع مستحيل.

2.2- دراسة مستقبل جبهة التحرير، وعلاقته بالقوى الثورية داخل المجتمع الجزائري:

بدأ برنامج طرابلس في شطره الأول، بانتقاد لاذع لجبهة التحرير الوطني، واتهام هذا الأخير، بنقص الصرامة الإيديولوجية (Manque de Fermeté Idéologique)، التي تسربت إليها

على ما يبدو، روح البورجوازية الصغرى الناشئة في المدينة خاصة[25]. أمّا مستقبل جبهة التحرير الوطني في الجزائر المستقلة، فإنه لم يكن واضح المعالم، لا للمؤتمرين، ولا للصحافة الفرنسية التي غطّت المؤتمر خاصة جريدة لوموند (Le Monde) التي أعطت في بداية أشغال المؤتمر، سيناريو مناقضا للذي أعطته في نهايته[26].

كانت رغبة بعض المؤتمرين من العسكريين والسياسيين، أكيدة في الإبقاء على جبهة التحرير، كحزب واحد، لضمان سيرورة الثورة الجزائرية، وكانت بعض الآراء مستندة إلى جذور الحركة الوطنية الجزائرية، فقد اعتقد أحمد بو منجل، (الذي كان قد تقلّد المهام داخل حركة الانتصار للحريات الديموقراطية، فالاتحاد الديموقراطي للبيان الجزائري، قبل انضمامه إلى جبهة التحرير) أن الإبقاء على الحزب الواحد ضروري، و أنه قد أوصى مصالي الحاج بذلك سنة 1946 [27].

واعتقد عبد الحميد مهري، أنه دون الإخلال باتفاقيات إيفيان، فيما يخص السماح بتواجد أحزاب أخرى، فإنه على جبهة التحرير، أن تجمع كل الشعب وألا يتم بناؤه من القمة[28]، أما علي منجلي، وقايد أحمد، فقد اعتقدا أن بناء صرح قوي لجبهة التحرير الوطني، لا يجب فيه إغفال، التوعية الإيديولوجية لإطاراته، بل إيجاد إيديولوجية حقيقية للجبهة، حتى تتواصل الثورة التحريرية مع ثورة البناء والتشييد[29].

كان برنامج طرابلس قد أقّر استقلالية النقابات، لكنه في الوقت نفسه، أكّد أنه لا أحد يستطيع أن يضطلع بعملية التنسيق ما بين القوى الثورية داخل البلاد، إلاّ الحزب أي جبهة التحرير، وكانت تدخلاّت بعض المؤتمرين، تظهر نواياهم شيئا فشيئا، في إبقاء تأثير جبهة التحرير على النقابات، والأجهزة المسؤولة من الجبهة، كما كان هو الحال أثناء حرب التحرير، مخافة أن تصبح هذه الأخيرة، أجهزة للنشاط الديماغوجي، كما أكّد على منجلي، أو أن تؤدي إلى مخاطر معتبرة كإعلانها للإضرابات[30].

لا يمكن وعملية بناء الجزائر المستقلة على قدم وساق، أن يتم تجاهـــل أبرز مكوّن في المجتمع الجزائري، ألا وهو الدين الإسلامي، حيث كان أحمد بن بلة هو من دعا إلى الاستناد إليه، وأعاد بذلك طرح لائكية الدولة، ولائكية جبهة التحرير الوطني[31]. ولو أن الاستناد إلى الإسلام

سوف يعطي لكل المحافظين الفرصة، كما اعتقد البعض، من أجل إعاقة تطوّر المجتمع الجزائري، خاصة الأسرة والعلاقات داخل المجتمع.

3.2- الوكالات تفجّر المؤتمر:

رغم تنقل عدد مهم من أعضاء المجلس الوطني للثورة إلى طرابلس، إلا أن بعضهم الآخر فضّل توكيل زملائه، خاصة من قيادات الولايات، ومنذ الوهلة الأولى أصبحت الوكالات، الورقة الرابحة في أيدي الفريقين المتنافسين، أنصار بن بلة ، وأنصار الحكومة المؤقتة [32].

سوف تلعب الوكالات دورا هاماً، في تفجير أزمة حقيقية داخل المجلس الوطني للثورة، خاصة عندما سيقع التلاعب بها، وعدم احترام إرادة، ووصية المُوكل، وهذا ما حدث فعلاً مع الولايتين الثالثة، والرابعة[33].

لم تكن المشاورات، واللقاءات المسبقة لقيادة مجالس الولايات، قد حسمت أمر اختيار قيادة جبهة التحرير الوطني، ذلك أن مجلس الولاية الثانية، والذي اتفق أعضاؤه على منح أصواتهم، للائحة كريم بلقاسم، أحدث انشقاقا في صفوفهم، وفضّل كل من: العربي برجم، ورابح لوصيف مناصرة لائحة بن بلة[34].

بدأ الصراع الحقيقي داخل المؤتمر، عندما صمّم الطاهر زبيري، على استخدام وكالة لثلاثة من زملائه، داخل مجلس قيادة الولاية الأولى لصالح قائمة بن بلة، مخالفاً بذلك قرارات مكتب المجلس الوطني للثورة، الذي قرّر نقض هذه الوكالة، لعدم استيفائها للشروط القانونية[35]. ومهما يكن، فإن أمر الاتفاق على قيادة موّحدة لجبهة التحرير الوطني، أو مكتب سياسي، كان أمرا مستحيلاً في ذلك الوقت، وأعاد إلى الأذهان، الصراعات الداخلية التي كانت قد عصفت بالحركة الوطنية، وخاصة حركة الانتصار للحريات الديموقراطية، قبل سنة من اندلاع الثورة الجزائرية .

3- القرارات:

كان من أبرز القرارات التي صادق عليها المجلس الوطني للثورة في دورته الأخيرة، هي المصادقة على برنامج طرابلس، في حين فشل في اختيار تشكيلة المكتب السياسي.

1.3 المصادقة على برنامج طرابلس، والخطوط العريضة له:

رغم أن برنامج طرابلس، كان قد أثار جملة من النقاط الاقتصادية، والسياسية، لجزائر ما بعد الاستقلال، إلاّ أنه لم يسلم من بعض النقائص، لعّل أبرزها هو عدم إستناده إلى وثيقة أساسية، من مواثيق الثورة ألا وهي، الأرضية السياسية للصومام، والذي كان قد مثّل أحد الأحداث الحاسمة، خلال الثورة المسلّحة[36]. ويمكن استجلاء هذه النقاط من خلال ما يلي:

1.1.3- ممارسة السلطة:

أوصى برنامج طرابلس، بعدم إغلاق جميع الأبواب في وجه ديموقراطية تعددية، في جزائر ما بعد الاستقلال، إلاّ أنه فضل أن تكون جبهة التحرير الحزب المهيمن، على أن تكون الحزب الوحيد. لكن التطورات السياسية للجزائر، سوف تتجه نحو الحل الثاني، حيث كان الخطاب السياسي للحكومة المؤقتة، سنتين قبل الاستقلال، موجها نحو هذا الحل، ذلك أن وزير الداخلية لخضر بن طوبال، كان قد أكّد خلال اتصاله بإطارات جبهة التحرير على الحدود: "لن نسمح بفتح أبواب الحرية من أجل تشكيل الأحزاب، سيكون هذا إذن تشتيتاً لطاقات الشعب، والذي لن يستطيع تعبئة نفسه، من أجل إعادة البناء" [37].

إن تحضير الجزائر المستقلة، نحو جزائر الحزب الواحد، لم يكن اختيارًا اعتباطيا، أو متسرعاً، إنها إجابة صريحة، على الممارسات الاستعمارية التي كانت تتلاعب بتلك التعددية الزائفة، وتجذّر لممارسات قديمة داخل الحركة الوطنية[38]. وحتى تتجسد هذه الرؤية، على أرض الميدان، كان برنامج طرابلس قد أوصى أيضا، بأن يكون أغلبية أعضاء الحكومة، كذا أعضاء المجالس، منتمين إلى الحزب[39].

أما عن مستقبل العلاقات التي سوف تربط الشعب بالمؤسسات، فإن برنامج طرابلس، شجّع على إلغاء كل وساطة محتملة ما بين الشعب والسلطة، كنوع من الحذر تجاه هذه المؤسسات ، وكصفة من صفات الشعبوية التي جاء بها هذا البرنامج [40].

2.1.3- التنمية الاقتصادية و الاجتماعية:

رصد برنامج طرابلس، الواقع الاقتصادي لجزائر ما بعد الاستقلال، حيث أصبحت محاور هذه التنمية ممثّلة في الإصلاح الزراعي، واستثمار الثروات الطبيعية الطاقوية، والمعدنية، وتنظيم التجارة، والاستثمارات. ففي الميدان الزراعي ارتبط الإصلاح في هذا الأخير، بالمساعدات

الفرنسية والمقدمة على شكل تعويضات للفلاحين الفرنسيين، الذين قد يفقدهم هذا الإصلاح أراضيهم[41].

أرادت التنمية الزراعية، تغيير صورة الفلاح الجزائري البائس، أيام الفترة الاستعمارية، في الوقت الذي كانت تسعى فيه أيضا، إلى تغيير صورة الفلاحة بصورة عامة ، عندما أعطت لهذه التنمية، صبغة الثورة الزراعية، هذه الأخيرة التي تمحورت حول نقاط رئيسية ثلاث هي: الإصلاح الزراعي، تحديث الزراعة، والمحافظة على التراث العقاري[42].

اعترف برنامج طرابلس في الميدان الصناعي، بوجود قطاع خاص، وقطاع عام، هذا الأخير، الذي أوصى البرنامج، بتوسيعه وتنميته، خاصة في الميدان المنجمي، أمّا القطاع الخاص، فقد تعامل معه، معاملة ظرفية يشوبها الحذر، و يحذوها الأمل في الاستفادة منه من أجل تصنيع الجزائر، على الأقل حتى يقف القطاع العام على أقدام صلبة، حيث سجّل البرنامج ما يلي: "خلال المرحلة، أين سيكون من الضروري الإبقاء على قطاع خاص، فإن المبادرة الخاصة، ستوّجه صوب الإطار العام لمشروع التصنيع... لن تساهم الدولة في إنشاء قاعدة صناعية، لمصلحة البورجوازية، كما حدث في عدة بلدان"[43].

اكتفى البرنامج، على ضوء عدم اكتمال نظرته في هذا المجال، بتكليف الحزب بتوسيع شبكة الغاز، والكهرباء، وتحضير الكفاءات التقنية من المهندسين، من أجل تسيير ثروات الأمة، حيث أصبحت مسألة تأميم الطاقة، مسألة على المدى البعيد[44].

أخضعت الاستثمارات الأجنبية إلى جملة من الشروط، لعّل أبزها أن تكون هـــذه الأخيرة، داخل ما يعرف بالمؤسسات المختلطة، وأن يتم إعادة استثمار جزء من الأرباح داخل الوطن. أما في الميدان التجاري، فقد ألّح البرنامج على تطوير المبادلات التجارية مع جميع دول العالم، بما في ذلك فرنسا، لكن ضمن شروط وقيود. حيث دعا البرنامج في هذا المجال إلى القضاء على النظام التفضيلي (Régime Préférentiel) ما بين فرنسا والجزائر[45]، مع توسيع لنشاط القطاع العام، بهدف التكتّل، ومحاربة الاستغلال والاحتكار التجاريين.

أعطى برنامج طرابلس، اهتماماً للمجتمع، وللثقافة في الجزائر، رغم أنه لم يركّز عليهما بالقدر الذي ركّز فيه على التنمية الاقتصادية، وظهر هذا الاهتمام بالمجتمع من خلال المرأة، حيث اعتبر البرنامج وضعية المرأة وضعية مزرية، ما يكبح كل جهود التنمية، ودعا في

المقابل إلى ترقيتها، والقضاء على المعيقات التي تقف في وجه هذه الأخيرة، خاصة مسألة نديتها للرجل، قبل أن يستخلص في الأخير، أن المرأة الجزائرية هي التي تقف في وجه ترقيتها[46].

أما الثقافة الجزائرية، فقد أكّد البرنامج على ميزاتها الثلاثية، ثقافة وطنية، ثورية، وعلمية[47]، وأن أهدافها الرئيسية هي استرجاع الثقافة الوطنية، وخاصة اللغة العربية لغة الحضارة، وتصفية تدريجية لآثار الثقافة الاستعمارية، وكان مصطفى الأشرف، أحد الذين شاركوا في صياغة هذا البرنامج، قد أعطى صورة لما سوف يكون عليه إصلاح التعليم في الجزائر المستقلة قائلا: "ليس مرهقاً بمواد لا طائل تحتها، ولا فقيرا من حيث مادته العلمية الحديثة... يجب التحديث بكل شجاعة في هذين المجالين، (بل) التكييف، من أجل ألا تنطلق الثورة الجزائرية، على قواعد تم تحضيرها من قبل المستعمر"[48]. وعلى العموم فإن القرارات التي اتخذها برنامج طرابلس، كانت قرارات جريئة، وقابلة للتصحيح، والتعديل في أي وقت، وبقي الامتحان الحقيقي لها، ساعة تطبيقها على أرض الميدان.

خاتمة:

باستثناء المصادقة على برنامج طرابلس، لم يستطع آخر مؤتمر للمجلس الوطني للثورة الجزائرية، اتخاذ قرارات أخرى، خاصة عندما فشل في تشكيل المكتب السياسي لجبهة التحرير، ذلك أنه ورغم الحضور المكثف لأعضائه، وفي الوقت الذي كانت فيه جبهة التحرير، تحقق نصرا تاريخيا، وشعبيا، ضد المحتل، وتسترجع السيادة الوطنية، كانت مؤسساتها السياسية، وخاصة المجلس الوطني للثورة، والحكومة المؤقتة، تعرفان الخلافات، والتهميش.

لقد كان هذا المؤتمر، أول مؤتمر في تاريخ الجزائر المستقلة، وأول مؤتمر ينفّض دون إنهاء أشغاله، بل أصبح مصير الجزائر بعدها، معلّقًا في ظل صراع الأشخاص، وسوف تنعكس آثاره السلبية من قاعة المؤتمر بطرابلس، إلى أرض الجزائر.

لقد كانت المصادقة على برنامج طرابلس أهم قرارات هذا المؤتمر، حاول فيها المؤتمرون الوقوف على مشاكل الدولة الجزائرية الجديدة، وتحقيق تغييرات جذرية في الميدانين الاجتماعي، والاقتصادي.

الهوامش والإحالات:

(1) يحدد علي هارون، بداية أشغال المؤتمر يوم 28 ماي على الساعة التاسعة و النصف صباحا، و قد بدا لنا هذا التاريخ أكثر دقة مقارنة بغيره، أنظر علي:

Ali , Haroun, L'été de la Discorde , Algérie 1962, Casbah Edition , Alger , 2000, p17.

(2)انظر:

Mohamed, Lebejaoui, Vérités sur la Révolution Algérienne, Gallimard ,1970,p170.

(3)لا يذكر محمد لبجاوي، أن محمد بن يحي، و عبد المالك تمام، قد شاركا في هذه اللجنة، أنظر: . idem في حين يأتي محمد حربي، على ذكرهما، رغم المرض الذي ألّم بـــ : بن يحي، و منعه من ذلك، و رغم رفض النص الذي حرره عبد المالك تمام، بحجة عدم الوضوح .أنظر:

Mohammed, Harbi , Le FLN Mirage et Réalité Dès Origines à La Prise Du Pouvoir, (1945-1962), ENAL, Alger,1993, p 324.

(4) أنظر :

Ali, Haroun, op.cit, p 13.

idem حسب هذا الأخير، فإن البرنامج الذي تقدمت به الفيدرالية، لم يتم مناقشة كل تفاصيله، و كان يضم 87 صفحة. أنظر:

(5) شهادة علي هارون، 28 جانفي 2007، أنظر:المجلس الوطني للثورة الجزائرية النشأة و التطور 1956-1962 مذكرة لنيل شهادة الماجستير، من إعداد الطالب أوسليم عبد الوهاب ، غير مطبوعة، الموسم الجامعي 2007-2008.

(6) اعتبر محمد حربي، اقتراحات فيدرالية فرنسا، أكثر تنقيبا ، و شمولية، من برنامج طرابلس. أنظر:

Mohammed, Harbi , op.Cit, p 330.

بينما رأي فيه جلبير منيي، أنه معاكس و "ضد التيّار". أنظر:

Gilbert, Meynier, Histoire Intérieur du FLN 1954-1962,CASBAH,2003,P163.

(7)Mohammed, Lebejaoui, op.cit , pp 183-184.

بالنسبة لـــ: محمد تقية، فإن إيديولوجية البورجوازية الصغرى، داخل برنامج طرابلس، كانت متضمنة في أرضية الصومام، لكن بشكل غير ظاهر أنظر:

Mohammed , Teguia , l'Algérie en Guerre , OPU ,1988 ,p 162.

(8) أنظر:

Centre Nationale D'archives, Projet de programme pour la Réalisation de la Révolution Démocratique Populaire, Microfiche N° C 055.

وقد لاحظ سليمان الشيخ، أن الجماهير الحاضرة في نصوص برنامج طرابلس، كانت غائبة عند إعداده.أنظر:

Slimane , Chikh , L'Algérie en Armes , ou le Temps des Certitudes , OPU , Alger ,1981, p 371.

(9) جاء في برنامج طرابلس "إن اللجوء إلى الأساليب الليبرالية الكلاسيكية في البلدان الحديثة الاستقلال، لا يستطيع أن يسمح بتغيير حقيقي للمجتمع". و بالنسبة لمحمد حربي، فإن اقتراح النظام الاشتراكي للجزائر المستقلة، كان من طرف المحامي علي هارون.أنظر: Mohammed, Harbi , op.cit, p 335 ، ولو أن هذا لا يظهر في مؤلفات علي هارون، مؤكدا أن شعار الجزائر المستقلة، لم يخرج عن نطاق "الجمهورية الديمقراطية الاجتماعية " أو " الثورة الديمقراطية الشعبية" .أنظر: Ali, Haroun, op.cit, p 21.، أما فرحات عباس، فإنه يؤكد على أن المؤتمر، كان قد صادق على عدة مقترحات نابعة من بن بلة، من بينها اعتبار الاشتراكية أرضية لنشاط الحكومة الجزائرية .أنظر:

Ferhat, Abbas, L'indépendance Confisquée , Flammarion,1984, p 48.

(10) Centre Nationale D'archives, Procès Verbal, Session du C.N.R.A 28 Mai -07 Juin 1962, Microfiche N° C 055.

(11) كانت الحكومة ضد استدعاء اجتماع المجلس الوطني للثورة الجزائرية، في الوقت نفسه الذي كانت ترى فيه هيئة الأركان أولوية العسكري على السياسي، و عدم شرعية مؤسسات الثورة (الحكومة المؤقتة والمجلس الوطني للثورة).

أنظر:

Mohammed, Harbi , op.Cit, pp 318-319.

(12) أنظر:

Mohammed, Harbi, , L'Algérie et son destin , croyants ou citoyens , Médias Associés , 1994, p 163.

(13) Hervé, Bourgés , L'Algérie a l'épreuve du Pouvoir (1962-1967),Bernard Grasset,1967, p30,et Ferhat, Abbas, op.cit , p 50.

(14) أنظر: Ali, Haroun, op.cit, p 22. يذكر محمد حربي، كأعضاء في هذه اللجنة بالإضافة إلى محمد بن يحي، و حاج بن علة، محمد يازوران، و قايد أحمد، كما أنه يذّكر بمحاولة علي كافي، التوفيقية ما بين كريم بلقاسم، و أحمد بن بلة، حيث يكون علي كافي، قد اقترح قبول كريم بلقاسم، داخل المكتب السياسي، و في المقابل يصبح بن بلة رئيسا للحكومة، أنظر:

Mohammed, Harbi , Le FLN Mirage et Réalité , op.cit, pp 335-336 .

(15)كانت هذه المعايير ممثلة في : ما قدمه العضو للثورة، درجة تمثيله، و مؤهلاته. أنظر:

Centre Nationale D'archives , Procès Verbal , Session du C.N.R.A 28 Mai -07 Juin 1962, Microfiche N° C 055.

(16) Mohammed, Harbi, L'Algérie et son destin, op.cit, p 163.

(17) تم توزيع برنامج طرابلس، باللغتين العربية، و الفرنسية، و كانت الفصول تناقش فصلا فصلا. أنظر:

Le Monde, 1er juin 1962.

(18) أنظر: Ali, Haroun, op.cit, p 18.

(19) رغم نقائصه، فقد تم قبول هذا المشروع، في انتظار عرضه على المؤتمر الوطني. أنظر:

Centre Nationale D'archives , Procès Verbal , Session du C.N.R.A 28 Mai -07 Juin 1962, Microfiche N° C 055.

و بالنسبة لـــ: بن يوسف بن خده، أن السبب كما سجّله لاحقا، كان يكمن في أن الهم الأكبر للمؤتمرين، لم يكن برنامج طرابلس في حد ذاته. أنظر:

Mohammed , Harbi, les Archives de la Révolution Algérienne , Jeune Afrique ,1981, p 318.

أما محمد حربي، فإنه يعتقد أن عدم إطالة النقاش حول برنامج طرابلس، راجع للوضع الاستثنائي الذي كانت تعرفه الجزائر، بفعل العمليات الإجرامية لمنظمة الجيش السري (OAS).أنظر:

Mohammed, Harbi , Le FLN Mirage et Réalité , op.Cit, p 330.

(20) لتفاصيل أكثر. أنظر:

ibid, p334.

(21) أنظر: Mohammed, Lebejaoui, op.cit, p 171.

كان قد اعتقد عمار بن عودة، أن أي قيادة ناجمة عن مثل هذا الاتفاق، أو حساب الأصوات، ستكون مثلما كانت في الماضي، قيادة خاطئة (Fausse Direction)، بينما اعتبر الطاهر الزبيري، واضعا ثقته في الشعب، معتبرا أن هذا الأخير، لن يرضى بقيادة كانت بعيدة عن الثورة .أنظر:

Centre Nationale D'archives , Procès Verbal , Session du C.N.R.A 28 Mai -07 Juin 1962, Microfiche N° C 055.

(22) كانت تتضمن قائمة كريم بلقاسم (الحكومة المؤقتة)، إضافة إلى السجناء الخمس، كريم، بن طوبال، بوالصوف، سعد دحلب، أي تسعة، بينما كانت تتضمن قائمة بن بلة، إضافة إلى السجناء الخمس، حاج بن علة، محمدي السعيد، أي سبعة. أنظر:

Mohammed, Harbi , Le FLN Mirage et Réalité , op.cit, p 335.

(23)Hervé, Bourgés, op.cit, p 31.

(24) : أنظر Ali, Haroun, op.cit, pp 24-25.

(25)لا يرى بن يوسف بن خدة، أي خطر يمكن أن تشكله هذه البرجوازية، بفعل قلة أهميتها.أنظر:

Mohammed , Harbi, les Archives de la Révolution Algérienne , op.cit , p 320.

بينما يرى أحمد بو منجل أن أخطر هذه البوجوازية، هي البورجوازية البيروقراطية في الجزائر المستقلة. أنظر:

Centre Nationale D'archives , Procès Verbal , Session du C.N.R.A 28 Mai -07 Juin 1962, Microfiche N° C 055.

(26) حسب الجريدة فإن جبهة التحرير، تأخذ شكل الأحزاب الطلائعية، اللينينية، أنظر:

Le Monde, 26 Mai 1962.

قبل أن تتراجع مؤكدة أن جبهة التحرير، سوف تفضل أطروحة "الحزب المهيمن"

(Le partit Prépondérant) على الحزب الواحد. أنظر:

Le Monde , 09 Juin 1962.

(27)Centre Nationale D'archives, Procès Verbal, Session du C.N.R.A 28 Mai -07 Juin 1962, Microfiche N° C 055.

(28) idem.

(29) idem.

(30) idem.

يرى سليمان الشيخ، أن الدور الثانوي الذي تم إسناده للطبقة العمّالية، لا يمكن تفسيره فقط، بأنه عمل إصلاحي، ذلك أن جبهة التحرير، أرادت التركيز علي الاستقلال، و استبعاد كل الانشغالات، خاصة الاجتماعية منها. أنظر:

Slimane, Chikh , op.cit , p 377.

(31)Mohammed, Harbi, Le FLN Mirage et Réalité, op.cit, p 327.

(32) وصلت وكالات إلى أعضاء الحكومة أيضا، مثل بو الصوف، بن طوبال، و بن خدة أنظر : علي كافي، مذكرات من المناضل السياسي إلى القائد العسكري، 1946-1962، دار القصبة، 1999، ص 289.

(33) أنظر:

336 . Mohammed, Harbi, Le FLN Mirage et Réalité, op.cit, p

(34)أنظر:

idem.

(35) كنت قد سألت الطاهر زبيري، عضو مجلس الأمة، من خلال أسئلة كتابية لماذا فضّل لائحة بن بلة؟ لكنه لم يرد على أسئلتي .

(36) Slimane, Chikh, op.cit, p336 .

كما أن برنامج طرابلس سكت عن بعض الأمور، كدور المؤسسة العسكرية، و الحياة الديمقراطية في الجزائر المستقلة، و المواقف التي يجب اتخاذها من اتفاقية إيفيان أنظر:

Mohammed, Harbi, Le FLN Mirage et Réalité , op.cit ,pp 329-330.
(37) Ibid. , p 290
(38) Ibid. , p 296
(39) Centre nationale d'archives, projet de programme pour la réalisation de la révolution démocratique populaire, microfiche N° C 054.
(40):أنظر Slimane, Chikh, op.cit, p 358.
(41) jeon Lacouture, L'Algérie, La Guerre est Finie, Complexe, Bruxelles, 1985, p158. Et Centre Nationale D'archives, Procès Verbal, Session du C.N.R.A 28 Mai -07 Juin 1962, Microfiche N° C 055.
(42) Ibid, microfiche N° C 054.
(43) Idem

كان قد تساءل دانيال قيران، عما إذا كان الرأسماليون العرب هم أيضا، أعداء للبروليتارية العربية في شمال إفريقيا أنظر:

Daniel , Guerin , Quand L'algérie S'insurgeait (1954-1962), un Anti Colonialiste Témoigne, La pensée Sauvage, 1979, p 97.
(44) : أنظر Mohammed, Harbi, Le FLN Mirage et Réalité, op.cit, p28.
(45)Centre Nationale D'archives, Procès Verbal, Session du C.N.R.A 28 Mai -07 Juin 1962, Microfiche N° C 054.

و قد أشارت جريدة " لوموند" إلى السرعة التي يفّر بها الرأسمال الجزائري من الجزائر، و التي قدرتها بـــ: 500 مليون دولار سنويا، أنظر:

Le Monde , 22 Février 1962.

(46) لاحظ البرنامج، أن المرأة الجزائرية قد تأثرت بعقلية قديمة، هي أنها عضو ضعيف في المجتمع، أنظر:

Centre Nationale D'archives, Procès Verbal, Session du C.N.R.A 28 Mai -07 Juin 1962,
Microfiche N° C 054.
(47) Idem
(48) Mostefa, Lacheraf, L'algérie : nation et société, François Maspero,Paris, 2eme édition, p312.